المملكة العربية السعودية
وقف تعظيم الوحيين - المدينة المنورة
خدمة القرآن الكريم والسنة المطهرة
في بلد الرسول الكريم ﷺ

وقف تعظيم الوحيين

مجلة تعظيم الوحيين

مجلّة دوريّة علميّة محكّمة، تُعنى بنشر بحوث الدّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما

موضوعات العدد:

- **الفروق الدلالية بين "كل" و"جميع" في اللغة العربية والقرآن الكريم (دراسة لغوية قرآنية)**
  أ.د. نبيل بن محمد الجوهري
- **دلالات (ما) في القرآن الكريم وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية**
  أ.د. مجدي حاج إبراهيم، ونور عفيفة بنت قمرالزمان
- **ميزان العدالة في تفسير أحكم آية**
  د. نوال بنت ناصر الثويني
- **مناسبة القصص في السورة القرآنية لمقصدها (دراسة تطبيقية على سورة البقرة)**
  د. توفيق علي زبادي
- **الأحاديث النبوية الواردة في الفأل (جمعاً ودراسة).**
  أ.د. عمر بن إبراهيم سيف
- **طرق حديث: (من غسَّل يوم الجمعة واغتسل)**
  د. صالح بن عبدالله آل ناصر العسيري

المملكة العربية السعودية
وقف تعظيم الوحيين - المدينة المنورة
خدمة القرآن الكريم والسنة المطهرة
في بلد الرسول الكريم ﷺ

مجلة تعظيم الوحيين

مجلّة دوريّة علميّة محكّمة

تُعنى بنشر بحوث الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما

العدد الثاني- السنة الأولى - رجب ١٤٣٩هـ

حقوق الطبع محفوظة لمجلة تعظيم الوحيين

ترخيص وزارة الثقافة والإعلام -الرياض، المملكة العربية السعودية
برقم: (٨٠٤٤)، وتأريخ: ١٤/ ٤/ ١٤٣٦هـ

رقم الإيداع: ٩٩٣٩/ ١٤٣٨
تأريخ: ٢٨/ ١/ ١٤٣٨
ردمد: ١٦٥٨ - ٧٧٤x

سعر المجلة: (٢٠) عشرون ريالا سعوديًا أو ما يعادله

عناوين المراسلات والاستفسارات

جميع المراسلات تكون باسم رئيس تحرير المجلة:
البريد الالكتروني للمجلة: mjallah.wqf@gmail.com
مَجَلّةُ تَعْظِيمِ الوَحْيَيْنِ، وقف تعظيم الوَحْيَيْنِ،
حي الروابي- المدينة المنورة: ص. ب: ٥١٩٩٣، الرمز البريدي: ٤١٥٥٣،
المملكة العربية السعودية
هاتف المجلَّة: ٠٠٩٦٦١٤٨٤٩٣٠٠٩ تحويلة: ١١٥
جوال المجلَّة وواتسآب: ٩٦٦ ٥٣٥٥٢٢١٣٠+
تويتر: @wahyain-mejellah

المواد العلميَّة المنشورة في المجلَّة تُعبِّر عن وجهة نظر أصحابها وآرائهم

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

التعريف:

مؤسّسة وقفيَّة تقوم على خدمة القرآن الكريم والسّنة النبويّة المطهّرة، وبيان هدايتِهما، وتحقيق غاياتِهما، وتفعيل مقاصدِهما.

النشأة:

في عام ١٤٢٨ هـ، كانت البداية باسم: «**مشروع تعظيم القرآن الكريم**».

وفي عام ١٤٣٤ هـ، أصبح المشروع مركزا ضمن مراكز المدينة المنوّرة لتنمية المجتمع تحت اسم: «**مركز تعظيم القرآن الكريم**».

وفي عام ١٤٣٦هـ، تم تطوير المركز واستقلاله، ليكون مؤسّسة وقفيّة باسم: «**وقف تعظيم الوحيين**».

الرؤية:

الارتقاء في تعظيم القرآن الكريم والسّنة النّبويّة ودراساتهما محليـًا وعالميـًا.

الرسالة:

تعظيم القرآن الكريم والسّنة النّبويّة في المجتمع والأمّة، بتفعيل مقاصدهما وغاياتهما وبيان هدايتهما.

الأهداف:

١- إبرازُ مظاهرِ عظمة القرآن الكريم والسّنّة النّبويّة الشّريفة، وبيانُ حقوقِهما.

٢- الدفاعُ عن كتاب الله تعالى وسنّة نبيّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتفنيدُ الشبهات عنهما.

٣- الارتقاء بالدِّراسات البحثيّة والدّورات التّدريبيّة المتخصِّصة في الدّراسات القرآنيّة والحديثيّة وما يتعلق بهما.

مجلة تعظيم الوحيين

التعريف:

مجلّة دوريّة علميّة محكّمة، تُعنى بنشر بحوث الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما ورقياً وإلكترونياً، لأساتذة الجامعات، وأهل الاختصاص، والباحثين المهتمين بعلوم الوَحْيَيْنِ.

الرُّؤية:

أن تكون المجلة منارة علميَّة بحثيَّة في خدمة الوَحْيَيْنِ الشريفين وتعظيمهما.

الرِّسالة:

تحكيم البحوث العلميَّة الجادَّة والأصيلة ونشرها في مجالات الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما.

الأهداف:

١- نشر البحوث العلميَّة المتخصصّة في الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما.

٢- إثراء المجلات العلميَّة في مجالات الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما.

٣- شحذُ هِمم الباحثين للكتابة، وتلبية احتياجاتهم لنشر بحوثهم.

٤- العناية بمعايير الجودة في البحوث العلميَّة.

٥- التمهيد لمشاريع علميَّة موسوعيَّة مبتكَرة في الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما.

٦- دعم أنشطة الوقف المتنوعة بالبحوث العلميَّة الجادَّة ذات الصِّلة بعمل الوقف وأهدافه.

المشرف العام

أ.د/ عماد بن زهير حافظ

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

نائب المشرف العام

د. أحمد بن عبد الله سليماني

أستاذ القراءات وعلومها المشارك بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

رئيس التحرير

أ.د/ حكمت بن بشير ياسين

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

مدير التحرير

د/ ياسر بن إسماعيل راضي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بجامعة طيبة بالمدينة المنورة

أعضاء هيئة التحرير

أ.د/ عبد العزيز بن صالح العبيد

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

أ.د/ عبد الله بن محمد حسن دمفو

أستاذ الحديث الشريف بجامعة طيبة بالمدينة المنورة

أ.د/ حسين بن محمد العواجي

أستاذ القراءات وعلومها بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

أ.د/ سعود بن عيد الصاعدي

أستاذ الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

أ.د/ خالد بن عون العنزي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة طيبة بالمدينة المنورة

أ.د/ عبد الله بن عبد العزيز الفالح

أستاذ الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

أ.د/ باسم بن حمدي حامد السيد

أستاذ القراءات وعلومها بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

د/ أمين بن عايش المزيني

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الهيئة الاستشارية

أ.د/ محمد سيدي بن محمد الأمين
أستاذ القراءات وعلومها بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ محمد بن يعقوب تركستاني
أستاذ اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ زين العابدين بلافريج
أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء
(المغرب)

أ.د/ سعيد بن فالح المغامسي
أستاذ الإدارة التربوية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ غازي بن غرماي المطيري
أستاذ الدعوة والثقافة الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ نبيل بن محمد الجوهري
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(مصر)

أ.د/ السالم محمد محمود الجكني
أستاذ القراءات وعلومها بجامعة طيبة بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ محمد بن عبد العزيز العواجي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ أحمد بن علي السديس
أستاذ القراءات وعلومها بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ محمد آيدن
أستاذ التفسير بجامعة صكاريا بتركيا وجامعة قطر بقطر
(تركيا)

أ.د/ عبد الرحمن بن معاضة الشهري
أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة الملك سعود بالرياض
(السعودية)

أ.د/ المثنى عبد الفتاح محمود محمود
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(الأردن)

أ.د/ سالم بن محمد سالم إبراهيم
خبير الجودة والتخطيط والاعتماد الأكاديمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(مصر)

د/ وليد بن بليهش العمري
أستاذ اللغات والترجمة المشارك بجامعة طيبة بالمدينة المنورة
(السعودية)

د/ عيسى بن محمد القايدي
أستاذ الاتصال والإعلام المشارك بجامعة طيبة بالمدينة المنورة
(السعودية)

قواعد المجلة وسياستها في النشر

١- تَقبل المجلَّة في حقل الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلق بهما؛ ما يأتي:

- البحوث العلميَّة الأصيلة.
- دراسة المخطوطات وتحقيق الجدير منها.

٢- تخضع البحوث المقدَّمة للمجلَّة للتحكيم العلمي وبشكل سرِّي من أهل الاختصاص.

٣- تُحكَّم البحوث من محكمين - على الأقل - يكون قرارهما مُلزمًا، وفي حال تعارض حكمهما يُحكّم البحث من محكِّم ثالث ويكون قراره مرجحًا.

٤- يُبَلَّغ الباحث بقَبول بحثه أو عدم قَبوله برسالة رسميَّة من رئيس تحذرير المجلَّة.

٥- في حال عدم قَبول البحث لا يلزم هيئة التحرير إبداء أسباب عدم النشر.

٦- إذا تم تحكيم البحث وقَبوله للنشر لا يحق للباحث استرداده أو طلب إلغائه.

٧- لا تُعاد البحوث إلى أصحابها ولا تُسترد، سواء أنشرت أم لم تنشر.

٨- حقوق الطبع والنشر محفوظة للمجلَّة.

٩- تُرتَّب البحوث في المجلَّة وفق اعتبارات موضوعيَّة وفنيَّة لا علاقة لها بقيمة البحث.

١٠- يُزوَّد الباحث بنسختين ورقيّتين ونسخة الكترونية من عدد المجلَّة المنشور فيه بحثه، وعشر مستلاّت خاصّة ببحثه.

١١- المواد المنشورة في المجلَّة تُعبِّر عن وجهة نظر أصحابها وآرائهم.

١٢- يُقدِّم الباحث إقراراً خطياً بصيغة خطاب مصوّر (pdf) بأنّ بحثه لم يُسبَق نشره، أو مقدماً للنشر في جهة أخرى، أو مستلاً من عمل علمي للباحث سواءً رسالة علميَّة: (الماجستير أو الدكتوراه)، أوغيرهما. ويُرسل على بريد المجلَّة الالكتروني.

١٣- يُقدِّم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته العلميَّة، وعناوين الاتصال، والبريد الإلكتروني، ويُرسل على بريد المجلَّة الالكتروني، ببرنامج الوورد (word).

شروط النشر ومواصفاته

١- أن يكون البحث في تخصُّص الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلَّق بهما.

٢- أن يتسم البحث بالأصالة والجدَّة والابتكار، وعدم التكرار مع غيره عنوانًا ومضمونًا.

٣- أن يتسم البحث بصحة اللّغة وسلامة المنهج.

٤- يُراعى في كتابة البحث المنهج العلمي في توثيق المعلومات، وعلامات التنصيص والترقيم.

٥- ألاَّ يقلّ عدد صفحات البحث عن: (١٥) صفحة؛ ولا يزيد عن: (٤٠) صفحة؛ مقاس: (A4)، .

شاملة لملخص البحث، ومراجعه. ولهيئة تحرير المجلَّة الاستثناء عند الضَّرورة.

٦- كتابة ملخص باللغة العربية لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة، يشمل: (موضوع البحث، وهدفه الرئيس، ومشكلة البحث، وأهم نتائجه، والكلمات الدَّالة (المفتاحية) على موضوع البحث، ولا يتجاوز عددها: (٤) كلمات.

٧- أن تتضمن مقدِّمة البحث: (موضوع البحث، وأهميته، وأهدافه، وأسباب اختياره، ومنهجه العلمي، والدِّراسات السَّابقة عن الموضوع، والجديد الذي سيقدمه البحث).

٨- أن تتضمَّن خاتمة البحث: (أهم نتائج الدِّراسة، والتوصيات العلميَّة في عناصر واضحة).

٩- يلتزم الباحث بالمواصفات الفنيَّة الآتية:

- نوع الخط: (Lotus Linotype) لمتن البحث، وعناوينه، وحواشيه، ومراجعه، وفهارسه...، وتباعد الأسطر: مفرَداً.
- مقاس خط متن البحث: (١٦) غير مُسْوَدّ.
- مقاس خط العناوين الرئيسة: (٢٠) مُسْوَدّاً.
- مقاس خط العناوين الفرعيّة: (١٨) مُسْوَدّاً.

- مقاس خط الحواشي السُفليّة: (١٢) غير مُسوَدٍّ، وتوضع أرقام الحواشي بين قوسين؛ هكذا: (١)، ولكل صفحة من البحث حاشيتها المستقلّة.
- تكتب الآيات القرآنيَّة بين قوسين مزهّرين؛ ببرنامج مصحف المدينة النبويَّة للنّشر الحاسوبي، بمقاس خط: (١٦) مُسْوَدًّا، وتوثق الآيات في السطر نفسه بحجم: (١٤) هكذا: [سورة البقرة: ٣٠].
- تكتب الأحاديث النبويَّة والآثار بين قوسين؛ هكذا: « ... »، بمقاس خط متن البحث نفسه ومُسَوَّدَة.
- التوثيقات في حواشي البحث مختصرة هكذا: (اسم الكتاب مسوَدًّا، اسم المؤلف أو اسم الشهرة، ويوضع الجزء والصفحة)، وتكون التوثيقات كاملة في قائمة المصادر والمراجع: اسم الكتاب مسودا، اسم المؤلف، اسم المحقق إن وجد، (الرياض: دار السلام، ط٤، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م). ومرتبة ترتيبًا هجائيًا بحسب عناوين الكتب.
- الالتزام بمنهجية علميّة موحدة في بقيّة التوثيقات وقائمة المراجع وغيرها.
- يقدِّم الباحث نسختين من بحثه:

- نسخة إلكترونية بصيغة وورد (word).

- ونسخة أخرى مصورة بصيغة (pdf)، وترسل على بريد المجلَّة الإلكتروني.

الفروق الدلالية بين "كل" و"جميع" في اللغة العربية والقرآن الكريم

(دراسة لغوية قرآنية)

أ. د. نبيل بن محمد الجوهري

أستاذ التفسير وعلوم القرآن

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وبجامعة الأزهر

dr.nabil323@yahoo.com

مجلة تعظيم الوحيين

ملخص البحث

موضوع البحث:

إبراز الفروق الدلالية الدقيقة والمعنوية المتباينة بين لفظي "كل" و"جميع" من حيث أصلُ الدلالة، ومن حيث إفادة العموم في اللغة العربية والسياق القرآني.

أهداف البحث:

١- معرفة جانب من جمال القرآن وبيانه العالي الذي يعد ثمرة من ثمرات الإعجاز.

٢- تنمية البناء اللغوي والأصولي للمفسر.

مشكلة البحث:

ما السر في استعمال القرآن الكريم لفظ **"كل"** في موضع ولفظ **"جميع"** في موضع آخر؟ وما السر في جمعه بينهما أحيانا أخرى؟

نتائج البحث:

١- لفظ "كل" يدل على عموم الأفراد وشمولهم على أي صفة كانوا، بينما لفظ "جميع" يدل على لفظ العموم حال الاجتماع على الفعل أو الاجتماع في الزمان أو المكان أو الهيئة.

٢- لفظ "كل" لا يدخله الألف واللام لأنه معرفة بذاته ويضاف إلى المعرفة والنكرة، وأما لفظ "جميع" فلا يضاف إلى نكرة أبدا.

الكلمات الدَّالة (المفتاحية):

فروق -دلالة - كل - جميع - اللغة العربية - القرآن الكريم.

مجلة تعظيم الوحيين

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، أحمده سبحانه، وأستعينه، وأستهديه، وأستغفره، وأثني عليه الخير كله، وأعوذ به من شر نفسي وسيئ عملي، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، أحمده حمداً كثيراً طيباً دائماً كما يحب ربنا ويرضى، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، له الخلق وله الأمر، تبارك الله رب العالمين، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبد الله ورسوله، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أرسله الله تعالى رحمة للعالمين بشيرا ونذيرا، ليفتح به أعيناً عمياً، وآذاناً صماً، وقلوباً غلفاً، فهدى به من الضلالة، وبصر به من العمى، فأعظم به من نعمة، وأنعم به من رحمة، اللهم صَلِّ على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، في العالمين إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، في العالمين إنك حميد مجيد، والسلام عليه ورحمة الله وبركاته.

وبعد:

فهذا بحث مختصر في الفروق الدلالية بين كل وجميع في اللغة العربية والقرآن الكريم، يجمع بين الدراسة اللغوية والدراسة القرآنية، حاولت من خلاله تجلية هذه المسألة، وكشف النقاب عنها، ببيان معاني هذين اللفظين الذين يفيدان العموم في اللغة العربية، واستقراء استعمال القرآن الكريم لهما، وإبراز الفروق الدلالية الدقيقة بينهما، ثم بتطبيق ذلك على آيات القرآن الكريم، وذلك بهدف تجلية جوانب من جمال القرآن الأخاذ وبيانه العالي، فيزداد المؤمن بذلك إيماناً، وتنقشع سحب الشك عن قلوب ضعاف الإيمان، وتقوم الحجة على المشككين المرجفين في بلاد المسلمين.

أولا: أهمية البحث:

تظهر أهمية موضوع البحث في العناصر الآتية:

١- تعلقه باللغة العربية التي لها خطرها وأثرها في فهم الوحي وإدراك وجوه إعجازه ومعرفة الأحكام المترتبة على ذلك.

٢- أصالته في علوم القرآن التي تعين على فهم كلام الله المعجز.

٣- أثر معرفة مثل هذه الموضوعات في بيان القرآن الكريم وتفسيره.

٤- معرفته تعين على تصحيح بعض المفاهيم المغلوطة عند البعض من جهة، كما تعين على تجلية وإبراز بعض جوانب البلاغة والإعجاز في القرآن الكريم من جهة أخرى.

ثانيا: أسباب اختيار موضوع البحث:

أبرز أسباب اختيار هذا الموضوع هي:

١- أهمية هذا الموضوع للمفسر.

٢- جدة هذا الموضوع من حيث البحث والثمرة والنتيجة، وأصالته من ناحية المصدر.

٣- دقة هذا الموضوع وتداخله بين علوم اللغة وعلوم القرآن وأصول الفقه والتفسير.

٤- عدم وجود بحوث أو دراسات سابقة في هذه المسألة الدقيقة - فيما أعلم - لا عند المفسرين ولا عند اللغويين ولا عند الأصوليين ولا عند غيرهم.

ثالثا: أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث فيما يلي:

١- معرفة الدقة في دلالة العموم في اللغة العربية.

٢- معرفة جانب من جمال القرآن وبيانه العالي الذي يعد ثمرة من ثمرات الإعجاز.

٣- تنمية البناء اللغوي والأصولي للمفسر.

٤- الربط بين دلالة المفرد ودلالة الجملة ودلالة السياق.

٥- بيان الترابط الوثيق بين العلوم الشرعية والعلوم اللغوية.

٦- التأكيد على أن التفسير وعلوم القرآن يعتمدان كثيراً على علوم اللغة العربية.

رابعا: مشكلة البحث:

ومشكلة البحث هي: ما السر في استعمال القرآن الكريم أحد هذين اللفظين في موطن والثاني في موطن آخر، وكذلك السر في جمع القرآن الكريم بينهما أحيانًا أخرى في مثل قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[1].

(١) سورة الحجر آية: (٣٠)، وسورة ص آية: (٧٣).

خامسا: حدود البحث:

وحدود البحث العلمية اللغة العربية وعلوم القرآن والتفسير، وقد يكون للبحث علاقة من طرف خفي بأصول الفقه، وليس للبحث مصطلحات خاصة به.

سادسا: الدراسات السابقة:

لم أقف -حسب علمي - على أي بحث علمي أو دراسات سابقة تتحدث عن هذا الموضوع.

سابعا: تقسيمات البحث (محتويات البحث):

يتكون هذا البحث من مقدمة وفصلين وخاتمة وفهارس.

المقدمة: وتشمل أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، ومشكلته، وحدوده، والدراسات السابقة، وتقسيمات البحث (محتويات البحث ـ خطة البحث)، ومنهج البحث.

الفصل الأول: معاني الألفاظ التي تفيد العموم في اللغة العربية، والفروق الدلالية بينها.

المبحث الأول: معنى لفظ (كل) في اللغة العربية ودلالته على العموم.

المبحث الثاني: معنى لفظ (جميع) في اللغة العربية ودلالته على العموم.

المبحث الثالث: الفروق الدلالية بينهما.

الفصل الثاني: دلالة الألفاظ التي تفيد العموم في القرآن الكريم.

المبحث الأول: دلالة لفظ (كل) في القرآن الكريم.

المبحث الثاني: دلالة لفظ (جميع) في القرآن الكريم.

المبحث الثالث: السر في جمع القرآن الكريم بينهما.

المبحث الرابع: دلالة كل بين النفي والإثبات في القرآن الكريم.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث وتوصيات الباحث.

الفهارس: فهرس المصادر والمراجع، وفهرس محتويات البحث.

ثامنا: منهج البحث:

يعتمد هذا البحث أصالة على المنهج الاستقرائي، وقد يحتاج هذا البحث إلى بعض المناهج الأخرى كالمنهج التحليلي أو الوصفي أو المقارن، ومن متممات هذا المنهج ولوازمه ما يلي:

١- عزو الآيات إلى سورها بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٢- نسبة القراءات إلى من قرأ بها وعزوها إلى مصادرها الأصيلة.

٣- تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها الأصيلة بذكر اسم الكتاب والباب، ولا أذكر الجزء والصفحة أو رقم الحديث إلا إذا خرجتها من كتب الشروح كفتح الباري والمنهاج، أو كتب الأطراف أو الزوائد أو المستدركات ونحو ذلك، ثم الحكم عليها إن كانت في غير الصحيحين.

٤- عزو معنى الكلمة إلى المعاجم اللغوية بذكر المادة في المعجم إن كان ترتيبه على طريقة الصدر أو العجز (القافية) كالصحاح ولسان العرب وتاج العروس، وبذكر المادة الأصل إن كان ترتيب المعجم على تقلبات المادة في الترتيب الصوتي كتهذيب اللغة والمحكم، وبذكر الجزء والصفحة في المعاجم القرآنية وكتب الغريب كمفردات ألفاظ القرآن والكليات ومعجم ألفاظ القرآن الكريم لأنها لم تنضبط في الترتيب باستثناء معجم ألفاظ القرآن الكريم.

٥- عزو الأقوال إلى أصحابها من كتبهم مباشرة، أو إلى كتب من نقلها عنهم إن كانت كتبهم مفقودة أو لم أعثر عليها في كتبهم.

والله تعالى أسأل أن يجعل نيتي فيه خالصة له وحده سبحانه، وأن يعينني على خوض غمار كل بحث، وتذليل صعوباته، والنجاة من مفاوزه، والوصول بسفينتي المعيبة إلى شاطئ الصواب دائما، وأن يجعل جهدي وتعبي ونتاج بحثي في ميزان حسناتي يوم القيامة، وأن يجزي عني والديَّ، رحمهما الله تعالى، ومشايخي خير الجزاء، وأن يجزل المثوبة والرحمة والمغفرة لمن هيئت لي جو البحث طيلة حياتها، وأعانتني بكل ما استطاعت، ثم لقيت ربها صابرة محتسبة: (زوجي رحمها الله تعالى)، وأسأله كذلك أن يغفر لي ما في هذا البحث من أخطاء وزلات، وكفى بربك هاديًا ونصيراً.

الفصل الأول

معاني كل وجميع في اللغة العربية والفروق الدلالية بينهما

المبحث الأول: معنى لفظ (كل) في اللغة العربية ودلالته على العموم.

المبحث الثاني: معنى لفظ (جميع) في اللغة العربية ودلالته على العموم.

المبحث الثالث: الفروق الدلالية بينهما في اللغة العربية.

مجلة تعظيم الوحيين

المبحث الأول: معنى لفظ (كل) في اللغة العربية ودلالته على العموم

أولا: معنى لفظ (كل) في اللغة:

قال ابن فارس في باب الكاف وما بعدها في الثنائي أو المطابق: "الكاف واللام أصول ثلاثة صحاح، فالأول يدل على خلاف الحِدَّة، والثاني يدل على إطافة شيء بشيء، والثالث عضو من الأعضاء، فالأول: كَلَّ السيف يَكِلُّ، والكليل: السيف يكل حده. وربما قالوا في المصدر كلالة أيضا، وَكذلك اللسان والطرَف الكليلان، ويقال: الكَلُّ: اليتيم; وسمي بذلك لإدارته، والإكليل: منزل من منازل القمر، وهذا على التشبيه، والإكليل: السحاب يدور بالمكان. قال محمد بن يزيد: سمي الإكليل لإطافته بالرأس، وأما الآخَرُ فَالْكَلْكَلُ: الصدر، ومحتمل أن يكون هذا محمولا على الذي قبله، كأن الصدر معطوف على ما تحته"[1].

ولم يذكر ابن فارس في هذه الأصول الثلاثة ولا منها لفظ (كل) الذي يفيد الشمول والعموم والإحاطة والاستغراق، بل قال في نهاية المادة اللغوية: "ومما شذ عن الباب الْكُلْكُلُ: القصير، وانْكَلَّت المرأة، إذا ضحكت تَنْكَلُّ، فأما (كُلٌّ) فهو اسم موضوع للإحاطة مضاف أبدا إلى ما بعده، وقولهم الكُلُّ وقام الكُلُّ فخطأ، والعرب لا تعرفه"[2].

وعليه فإن لفظ (كل) عند ابن فارس ليس من الأصول الثلاثة الصحاح التي تدل عليها تلك المادة اللغوية، بل هو شاذ عنها وخارج عن معانيها، إلا أن يكون في كلام ابن فارس سقط، لأنه ذكر أصول المادة الصحاح الثلاثة مجملة، ثم فصلها فذكر الأصل الأول والثالث وبعض الثاني، حيث قال: "فالأول:.....، وأما الآخَرُ فَالْكَلْكَلُ: الصدر، ومحتمل أن يكون هذا محمولا على الذي قبله، كأن الصدر معطوف على ما تحته" ولم يذكر الذي قبله هذا في التفصيل.

وكذلك لم أر أحدا غير ابن فارس من اللغويين أو المفسرين أو الأصوليين يذكر أصل المعنى اللغوي لهذا اللفظ غير دلالته على العموم والشمول والإحاطة والاستغراق ونحو ذلك.

---

(١) **معجم مقاييس اللغة ومجمل اللغة** (كل) باختصار.

(٢) المرجع السابق.

وأرى، والله أعلم، أن لفظ (كل) يرجع إلى الأصل الثاني، وهو: إطافة شيء بشيء، أو بعبارة أخرى: دوران شيء حول شيء وإحاطته به، لأن لفظ (كل) يحيط بالأفراد من كل جهة، ويشملهم من كل جانب، وهو في هذا الأصل على التشبيه أيضا، كما قال ابن فارس في الإكليل، فهو يشبه إحاطة الطائف بالشيء الذي يطوف حوله، لكنها إحاطة معنوية، شبه إحاطة لفظ (كل) بكل أفراد اللفظ الذي يضاف إليه أو يأتي تابعا له ـ نعتا أو توكيدا ـ بإحاطة الطائف بالشيء الذي يطوف به، أو إحاطته بكل الأماكن التي تحيط بالشيء الذي يطوف به، فهو على الأول من شمول الأجزاء، وعلى الثاني من شمول الأفراد.

ثانيا: دلالة لفظ (كل) على العموم:

هذا اللفظ هو أعم لفظ في كلام العرب، فلا يوجد في اللغة العربية لفظ قط أعم منه، فعموم هذا اللفظ لا يقف عند حد، مما جعل ابن فارس يصف هذا اللفظ بقوله: "اسم موضوع للإحاطة مضاف أبداً إلى ما بعده"(١).

قال سيبويه في باب مجرى نعت المعرفة عليها: "ومن الصفة: أنت الرجل كلُّ الرجل، ومررت بالرجل كلِّ الرجل. فإن قلت: هذا عبد الله كلُّ الرجل، أو هذا أخوك كلُّ الرجل، فليس في الحسن كالألف واللام؛ لأنك إنما أردت بهذا الكلام هذا الرجل المبالغ في الكمال، ولم ترد أن تجعل كل الرجل شيئا تعرف به ما قبله وتبينه للمخاطب،.....، ولكنك بنيت هذا الكلام على شيء قد أثبت معرفته، ثم أخبرت أنه مستكمل للخصال، ومثل ذلك قولك: هذا العالم حقُّ العالم وهذا العالم كلُّ العالم، إنما أراد أنه مستحقٌّ للمبالغة في العلم"(٢).

وقد علق ابن سيدة على قول سيبويه "العالم كل العالم" فقال: "يريد بذلك التناهي، وأنه قد بلغ الغاية فيما يصفه به من الخصال"(٣).

وقال الأزهري: "وأما (كل) فإنه اسم يجمع الأجزاء، ويقع (كل) على اسم منكور موحد، فيؤدي معنى الجماعة"(٤).

---

(١) **معجم مقاييس اللغة ومجمل اللغة** (كل)، وانظر: كتاب سيبويه (٢ / ١١، ١١٦، ٤ / ٢٣١)، **دلائل الإعجاز** (١٨٥)، **لسان العرب وتاج العروس** (كلل).

(٢) **الكتاب** (٢/ ١٢).

(٣) **المحكم** (كلل)، وعنه ابن منظور في **لسان العرب** والزبيدي في **تاج العروس** (كلل).

(٤) **تهذيب اللغة** (كل) وعنه ابن منظور في **لسان العرب** والزبيدي في **تاج العروس** (كلل).

وقال الجوهري: "و(كلٌّ) لفظه واحدٌ ومعناه جمعٌ، و(كل) و(بعض) معرفتان، ولم يجئ عن العرب بالألف واللام، وهو جائز، لان فيهما معنى الإضافة، أضفت أو لم تضف"(١).

وقال ابن سيدة في باب الألفاظ الدالة على العموم والخصوص: "(كُلٌّ) لفظة صيغت للدلالة على الإحاطة والجمع"(٢).

وقال الراغب: "لفظ (كُلٍّ) هو لضمّ أجزاء الشيء، وذلك ضربان: أحدهما: الضّامّ لذات الشيء وأحواله المختصة به، ويفيد معنى التمام. نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾[سورة الإسراء: ٢٩]، أي: بسطا تامّا،...، والثاني: الضّامّ للذّوات، وذلك يضاف، تارة إلى جمع معرّف بالألف واللام،...، أو إلى نكرة مفردة،...، وربما عري عن الإضافة، ويقدّر ذلك فيه"(٣).

وقد ذكر السيوطي أن لفظ (كل) اسم موضوع لاستغراق أفراد المُنكَّر المضاف هو إليه، والمعرف المجموع، وأجزاء المفرد المعرف، وأنه إما أن يكون نعتا لنكرة أو معرفة فيدل على كماله ويجب إضافته إلى اسم ظاهر يماثله لفظا ومعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾، أي بسطا تامًّا، وقوله سبحانه ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[سورة النساء: ١٢٩]، أي ميلا تاما، وإما أن تكون توكيدا لمعرفة ففائدتها العموم....."(٤).

وقال أبو البقاء الكفوي: "كلمة (كل) اسم لجميع أجزاء الشيء، للمذكر والمؤنث، و(كل): اسم لاستغراق أفراد المنكر والمعرف المجموع، وأجزاء المفرد المعرف باللام، وإن لم تكن نعتا لنكرة، ولا تأكيدا لمعرفة، بأَن تلاها العامل، جازت إضافتها، فإذا أضيفت إلى المنكر تفيد عموم الأفراد، فيكون تأسيسا، وإذا أضيفت إلى المفرد المعرف باللام تفيد عموم الأجزاء"(٥).

وقال الزبيدي: "الكُلُّ، بالضم: اسم لجميع الأجزاء، ونص المحكم: يجمع الأجزاء، وفي العباب والصحاح: (كُلٌّ) لفظه واحد، ومعناه الجمع، ومن لطيف القول في كُلٍّ أنها للاستغراق سواء كانت للتأكيد أم لا، والاستغراق لأجزاء ما دخلت عليه إن كانت مفردة معرفة بـ (أل)، ولجزئياته إن كانت

(١) **الصحاح** (كلل) باختصار، وعنه الصاغاني في **العباب** وابن منظور في **لسان العرب** (كلل).

(٢) **المخصص** (٥/ ٣١٣).

(٣) **مفردات ألفاظ القرآن** (٧١٩).

(٤) **الإتقان** (٢/ ١٥٩، ١٦٠).

(٥) **الكليات** (٧٤٢، ٧٤٣) بتصرف يسير واختصار.

نكرة، قال ابن الأثير: موضع (كُلٍّ)، الإحاطة بالجميع"[١].

وخلاصة الأمر أن لفظ (كل) موضوع للإحاطة والعموم والشمول والاستغراق أبدا، وهو يفيد العموم والشمول والإحاطة والاستغراق على أي وضع كان، وعلى أي جهة إعرابية وقع، ولا يخرج عن ذلك إلا بدليل خارج عن أصل وضعه اللغوي، وهو كذلك مضاف أبداً إلى ما بعده لفظا أو تقديرا، سواء أكان عمدة في الكلام أم فضلة، وإذا أضيف لفظ (كل) إلى نكرة فإنه يستغرق ويعم ويشمل كل أفراد هذه النكرة، وكذلك إذا أضيف إلى جمع معرف - ظاهرا كان أو مضمرا - فإنه يستغرق ويعم كل أفراده كذلك، أما إذا أضيف إلى مفرد معرف بالألف واللام فإنه يستغرق ويعم ويشمل كل أجزاءه، لا كل أفراده، وكذلك إذا كان تابعا لمفرد معرف بالألف واللام، نعتا كان أو توكيدا[٢].

(١) **تاج العروس** (كلل) باختصار.

(٢) انظر: **مغني اللبيب** (١ / ١٩٣).

المبحث الثاني: معنى لفظ (جميع) في اللغة العربية ودلالته على العموم

أولا: معنى لفظ (جميع) في اللغة العربية:

ويندرج تحت هذا المبحث جميع وأجمعون رفعا ونصبا وجرا، وإنما جمعت بين هذه الألفاظ في مبحث واحد لاشتقاقها من مادة لغوية واحدة، ولأنها تدل على معنى واحد، وهو الدلالة على العموم والشمول من جهة، والدلالة على الاجتماع في الزمان أو في المكان أو في الهيئة أو في غير ذلك، أو الاجتماع في كل هذه الأمور مجتمعة من جهة أخرى، وسأذكر بيان ذلك عما قريب إن شاء الله تعالى.

أصل معنى هذه الألفاظ في اللغة العربية:

تدل هذه المادة اللغوية وما اشتق منها من كلمات على معنى واحد، وهو جمع المتفرق واجتماعه.

قال الخليل: "الجمع مصدر جمعت الشيء، والجمع أيضا: اسم لجماعة الناس، والمسجد الجامع نعت به، لأنه يجمع أهله"(١).

وقال ابن فارس: "الجيم والميم والعين أصل واحد، يدل على تضام الشيء، يقال جمعت الشيء جمعا، وجمع: مكة، سمي لاجتماع الناس به، وكذلك يوم الجمعة"(٢).

وقال الجوهري: "جمعت الشيء المتفرق فاجتمع، وأجمعون: جمع أجمع، وأجمع واحد في معنى جمْع، وليس له مفرد من لفظه، والمؤنث جمعاء، والجميع: ضد المتفرق"(٣).

وقال ابن سيدة: "جَمَع الشَّيْءَ عن تفرِقَة يجمعه جَمْعا، والجَمْع وجمعه جموع: المجتمعون، والجماعة والجميع والمَجْمَع والمَجْمَعة: كالجمع، وقوم جميع: مجتمعون، وأمر جامع: يجمع الناس، وَأَجْمَع: من الألفاظ الدالة على الإحاطة، وليست بصفة، ولكن يعم بها ما قبله من الأسماء، ويجري على إعرابه، والجُمُعَة سمي به لاجتماع الناس فيه، وجَمْع: المزدلفة"(٤).

---

(١) **العين** (عجم) باختصار.

(٢) **معجم مقاييس اللغة** (جمع).

(٣) **الصحاح** (جمع) باختصار.

(٤) **المحكم** (عجم) باختصار.

وقال الراغب: "الجَمْع: ضمّ الشيء بتقريب بعضه من بعض، يقال: جمعته فاجتمع، قال سبحانه ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ﴾ [سورة النور: ٦٢]، أي: أمر له خطر يجتمع لأجله الناس، فكأنّ الأمر نفسه جمعهم، ويقال: أَجْمَعَ المسلمون على كذا أي اجتمعت آراؤهم عليه، وجميع وأجمع وأجمعون كل ذلك يستعمل لتأكيد الاجتماع على الأمر، وقولهم: يوم الجمعة، لاجتماع الناس فيه للصلاة"(١).

وقال الفيومي: "وجاء القوم جميعا أي مجتمعين، وجاءوا أجمعون ورأيتهم أجمعين ومررت بهم أجمعين، وقبضت المال أجمعه وجميعه، فتؤكد به كل ما يصح افتراقه حسا أو حكما"(٢).

وقال ابن منظور: "جَمَعَ الشيءَ عن تَفْرِقة يجمعه جمعا، وأمر جامع: يجمع الناس، وجَمِيع: يؤكد به، يقال: جاؤوا جميعا كلهم. وأجمع: من الألفاظ الدالة على الإحاطة وليست بصفة ولكنه يُلَمّ به ما قبله من الأسماء ويُجْرَى على إعرابه"(٣).

وقال الزبيدي: "الجمع، كالمنع: تأليف المُتَفَرِّق، وفِي المفردات للراغب وتبعه الفيروزابادي في البصائر: الجَمْعُ: ضَمُّ الشيء بتقريب بعضه من بعض، والجَمْع: جماعة الناس، كالجَمِيع، كَما فِي العُبَابِ. وَفِي الصّحاحِ: الجَمْعُ قد يَكُونُ مَصْدَراً، وقد يكون اسما لجماعة الناس، ويجمع على جموع، زاد في اللسان: والجماعة، والجميع، والمَجْمع، والمَجْمَعة، كالجمع، والجميع: ضد المتفرق، والجميع الحي المجتمع، والمسجد الجامع: الذي يجمع أهله، نعت له، لأنه علامة للاجتماع، وجمعاء: تأنيث أجمع، وهو واحد في معنى جمع، وجمعه: أجمعون. وفي الصحاح: جُمَع جمع جمعة، وجمع جمعاء في توكيد المؤنث، تقول: رأيت النسوة جُمَع، غير مصروف، وهو معرفة بغير الألف واللام، وأجمعون: جمع أجمع، وأَجمع واحد في معنى جمع، وليس له مفرد من لفظه، والمؤنث جمعاء، وجميع يؤكد به، يقال: جاءوا جميعا: كلهم، وأجمع من الألفاظ الدالة على الإحاطة وليست بصفة، والجمع جُمَع معدول عن جمعاوات، والإجماع، أي إجماع الأمة: الاتفاق، يقال: هذا أمر مجمع عليه: أي متفق عليه، وقال الراغب: أي اجتمعت آراؤهم عليه، وقال

(١) **مفردات ألفاظ القرآن** (٢٠١، ٢٠٢) باختصار وتصرف.

(٢) **المصباح المنير** (جمع) باختصار.

(٣) **لسان العرب** (جمع) باختصار.

أبو الهيثم: الإجماع: جعل الأمر جميعا بعد تفرُّقه، واجتمع: ضد تفرق، وأمر جامع: يجمع الناس، قال الراغب: أمر جامع، أَي أمر له خطر اجتمع لأجله الناس، فكأن الأمر نفسه جمعهم، والإجماع: أن تجمع الشيء المتفرق جميعا، فإذا جعلته جميعا بقي جميعا، ولم يكد يتفرق"(١).

دلالة هذه الألفاظ على العموم:

جميع وأجمعون ـ رفعا ونصبا وجرا ـ وغير ذلك مما اشتق من هذه المادة اللغوية كأَجْمَع وجَمْعاء وجُمَع، كل هذه الألفاظ تدل على العموم والشمول والإحاطة(٢)، وجُمَع معدول عن جمعاوات الذي مفرده جمعاء، وكذلك أجمعون مفرده أجمع، ولئن كان أجمع وجمعاء كلمتين مفردتين إلا أن معنى كل منهما يدل على العموم ولو في أجزاء المفرد أو الجمع المؤكد بواحد منهما، لكنه شمول على صفة معينة وهو الاجتماع.

قال سيبويه: "..... وكلهم قد تكون بمنزلة أجمعين، لأن معناها معنى أجمعين، فهي تجرى مجراها"(٣)، وقوله: "لأن معناها معنى أجمعين"، أي في إفادة العموم، وقوله: "فهي تجرى مجراها" أي في الإعراب

وقال الجوهري وغيره: "وأَجْمَعُ واحدٌ في معنى جَمْعٍ، وليس له مفرد من لفظه، والمؤنث جمعاء"(٤).

وقال ابن سيدة: "وأجْمَعُ معرفةٌ،.....، وهو اسم يجري على ما قبله على إعرابه فيُعَمُّ به ويُؤَكَّدُ،.....، وأجمع معرفة بمنزلة كلهم،.....، وكلها تقتضي معنى الإحاطة"(٥).

وقال أيضا: "وَأجْمَع: من الألفاظ الدالة على الإحاطة، وليست بصفة، ولكن يعم بها ما قبله من الأسماء، ويجري على إعرابه"(٦).

---

(١) **تاج العروس** (جمع) باختصار وتصرف يسير.

(٢) انظر: **كتاب سيبويه** (١ / ٣٧٦، ٣٧٧، ٢ / ١١، ١٦، ١١٦، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣ / ٢٠٣)، **لسان العرب وتاج العروس** (جمع).

(٣) **الكتاب** (٢/ ٣٨٠)، وانظر: **الكتاب** (٢/ ١١٤، ١١٦).

(٤) **الصحاح ولسان العرب** (جمع) باختصار.

(٥) **المخصص** (٥/ ٢١٣).

(٦) **المحكم ولسان العرب وتاج العروس** (جمع).

وقال الراغب: "وجميع وأجمع وأجمعون يستعمل لتأكيد الاجتماع على الأمر"[١].

وقال الزبيدي: "وأجمعون: جمع أجمع، وأَجمع واحد في معنى جمع، وليس له مفرد من لفظه، والمؤنث جمعاء، وجميع يؤكد به، يقال: جاءوا جميعا: كلهم، وأجمع من الألفاظ الدالة على الإحاطة وليست بصفة"[٢].

(١) **مفردات ألفاظ القرآن** (٢٠١، ٢٠٢) باختصار.

(٢) **تاج العروس** (جمع) باختصار وتصرف يسير.

المبحث الثالث: الفروق الدلالية بين هذين اللفظين

هذان اللفظان يفيدان العموم والشمول والإحاطة والاستغراق، لكن هل يعني ذلك أنهما على درجة واحدة في ذلك من جهة العمل والمعنى؟ وهل كل كلمة منهما هي نص في إفادة العموم والشمول والإحاطة والاستغراق أو لا؟

هذا ما أحاول، بعون الله تعالى، بيانه في الأسطر القليلة القادمة، والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الفرق بين كل وجميع:

١. لفظ (كل) يضاف إلى النكرة والمعرفة، ظاهرة كانت أو مضمرة، لكنه لا يعرف بالألف واللام أبدا، لأن لفظ (كل) معرفة بنفسه، يقول الزبيدي: "كل وبعض معرفتان، ولم يجئ عن العرب بالألف واللام، وهو جائز، لأن فيهما معنى الإضافة أضفت أو لم تضف، هذا نص الجوهري في الصحاح، وفي العباب: قال أبو حاتم: قلت للأصمعي في كتاب ابن المقفع: العلم كثير، ولكن أخذ البعض أولى من ترك الكل، فأنكره أشد الإنكار، وقال: الألف واللام لا تدخلان في بعض وكل، لأنهما معرفة بغير ألف ولام، قال أبو حاتم: وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتابيهما لقلة علمهما بهذا النحو، فاجتنب ذلك، فإنه ليس من كلام العرب، وَكان ابن دستويه يجوز ذلك، فخالفه جميع نحاة عصره[1]، أما لفظ (جميع) فهو لا يضاف إلى نكرة أبدا، بل لا يضاف إلا إلى معرفة، ظاهرة كانت أو مضمرة، وأكثر ما يأتي لفظ (جميع) مرفوعا مقطوعا عن الإضافة لفظا ومعنى، أو يأتي حالا منصوبا.

٢. لفظ (كل) يفيد العموم على جهة الانفراد، أي يحيط بكل فرد من أفراد مدخوله، دون النظر إلى صفة أخرى أو أمر آخر، أما لفظ (جميع) فهو يعم على جهة الاجتماع، أي يحيط بمجموع الأفراد دون آحادها، ولذا جاز أن يجتمع لفظ (كل) مع لفظ (جميع) في الدلالة على عموم شيء واحد أو أن يجتمعا لتأكيد هذا العموم في الظاهر، لكنه في الحقيقة ليس تأكيدا، بل هو تأسيس كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ

(١) تاج العروس (كلل).

﴿حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾[سورة يونس: ٩٩]، وقوله سبحانه ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[سورة الحجر: ٣٠][1]، فلفظ كلهم يدل على وقوع السجود من كل الملائكة، وشمولهم جميعا في إيقاع هذا السجود، وأنه لم يشذ منهم أحد قط، ولفظ أجمعون يدل على أنهم فعلوا ذلك مجتمعين لا متفرقين ولا متشتتين، ولو اقتصر على لفظ كلهم لجاز أن يفهم الناس أنهم سجدوا في أوقات مختلفة، أو في أماكن مختلفة، أو على هيئات مختلفة، فجاء لفظ أجمعون ليمنع احتمال مثل هذا الفهم

٣. لفظ (كل) ضده بعض، أما لفظ (جميع) فضده متفرق أو شتٌّ أو شتات أو شتيت، وهي مصادر على الصحيح، أو شتى أو أشتات، وكل واحد منهما إما جمع، أو اسم جمع، أو جمعُ جمعٍ[2]، قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾[سورة آل عمران: ١٠٣]، وقال سبحانه ﴿لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا۟ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾[سورة النور: ٦١]، وقال عز وجل ﴿بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾[سورة الحشر: ١٤].

(١) سورة الحجر آية (٣٠)، وسورة ص آية: (٧٣).

(٢) انظر: **لسان العرب وتاج العروس** (شتت).

الفصل الثاني

دلالة الألفاظ التي تفيد العموم في القرآن الكريم

المبحث الأول: دلالة لفظ (كل) في القرآن الكريم.

المبحث الثاني: دلالة لفظ (جميع) في القرآن الكريم.

المبحث الثالث: الفروق الدلالية بين هذين اللفظين في القرآن الكريم.

المبحث الرابع: دلالة لفظ (كل) على العموم بين النفي والإثبات في القرآن الكريم.

مجلة تعظيم الوحيين

المبحث الأول: دلالة لفظ (كل) في القرآن الكريم

هذا اللفظ هو العمدة والأصل من بين سائر ألفظ العموم، لذا فقد كان هو الأكثر استعمالا من بين سائر ألفاظ العموم في القرآن الكريم، فقد ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم أكثر من ثلاثمائة وخمسين مرة، في أكثر من ثلاثمائة وخمسين آية[1]، وهو إما أن يكون مضافا إلى اسم ظاهر، بما في ذلك اسم الإشارة واسم الموصول ونحوهما، أو مضافا إلى ضمير متصل مفرد أو جمع، أو مقطوعا عن الإضافة لفظا فقط، وهو في كل هذا لا يخرج عما وضع له في أصل اللغة من إفادة العموم والشمول إلا إذا دلت القرينة على إرادة الخصوص، فيكون بذلك من العام الذي أريد به الخاص.

أما مجيء لفظ (كل) في القرآن الكريم مضافا إلى اسم ظاهر فهو الغالب، إذ جاء فيه أكثر من مائتين وخمسين مرة.

وهو إما أن يكون مضافا إلى اسم نكرة مفرد، وهذا كثير جدا، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[2]، وقوله سبحانه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[4]، وقوله سبحانه: ﴿كُلُّ ٱمْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾[سورة الطور: ٢١].

وإما أن يكون مضافا إلى اسم معرفة جمع أو في حكم الجمع، كاسم الجمع مثلا، وهذا قليل، إذ جاء كذلك في سبع آيات فقط، وهي قوله سبحانه: ﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾[سورة البقرة: ٢٦٦]، وقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾[سورة الأعراف: ٥٧]، وقوله عز وجل ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾[سورة آل عمران: ٩٣]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًا ۖ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[سورة الرعد: ٣]، وقوله عز وجل ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾

(١) انظر: **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** (٧٨٠ – ٧٨٦).

(٢) سورة البقرة آية: (٢٨٢)، وسورة النساء آية: (١٧٦)، وسورة النور آية: (٣٥، ٦٤)، وسورة الحجرات آية: (١٦)، وسورة التغابن آية: (١١).

(٣) سورة البقرة آية: (١٠٩، ١٥٨)، وسورة النحل آية: (٧٧)، وسورة النور آية: (٤٥)، وسورة العنكبوت آية: (٢٠)، وسورة فاطر آية: (١).

(٤) سورة آل عمران آية: (١٨٥)، وسورة الأنبياء آية: (٣٥)، وسورة العنكبوت آية: (٥٧).

[سورة النحل: ١١]، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ﴾[سورة النحل: ٦٩]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ ﴾[سورة محمد: ١٥].

وقد جاء لفظ (كل) في القرآن الكريم مضافا إلى اسم مفرد معرف بالألف واللام لكنه في حكم الجمع، لأنه مصدر، وذلك في آيتين اثنتين فقط، وهما قوله تعالى: ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۖ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ﴾[سورة النساء: ١٢٩]، وقوله عز وجل ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾[سورة الإسراء: ٢٩].

وقد ذكر السيوطي أن لفظ (كل) اسم يفيد استغراق أفراد الاسم المُنكَّر المضاف هو إليه، والاسم المعرف المجموع، لكنه يفيد استغراق أجزاء المفرد المعرف، فيدل على كماله، لإفادته شمول كل أجزائه، وأنه إذا كان نعتا لنكرة أو معرفة فيدل على كماله أيضا، أي شمول أجزائه كذلك، ويجب إضافته حينئذ إلى اسم ظاهر يماثله لفظا ومعنى، نحو قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾[سورة الإسراء: ٢٩]، أي بسطا تامًّا، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾[سورة النساء: ١٢٩]، أي ميلا تاما(١).

والذي قاله السيوطي في هاتين الآيتين على وجه الخصوص قول وجيه، بل هو المعروف من فائدة إضافة لفظ (كل) إلى الاسم المفرد المعرف بالألف واللام في إفادته عموم أجزائه، ولم أجد أحدا من المفسرين قال مثل قول السيوطي هذا في هاتين الآيتين إلا الطاهر بن عاشور، أما غير المفسرين فقد سبق السيوطيَّ إلى ذلك الراغب في مفرداته.

قال الراغب: "لفظ (كُلٍّ) هو لضمّ أجزاء الشيء، وذلك ضربان: أحدهما الضّامّ لذات الشيء وأحواله المختصة به، ويفيد معنى التمام، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾[سورة الإسراء: ٢٩]، أي: بسطا تامّا، قال الشاعر:

ليس الفتى كلّ الفتى إلّا الفتى في أدبه(٢)

أي: التامّ الفتوّة، والثاني: الضّامّ للذّوات....."(٣)

---

(١) **الإتقان** (٢/ ١٥٩، ١٦٠).

(٢) ذكر محقق كتاب **مفردات ألفاظ القرآن** ص (٧١٩) أن هذا البيت نسبه السمين في عمدة الحفاظ إلى لبيد، وليس في ديوانه، ثم قال: "وهو لليزيدي".

(٣) **مفردات ألفاظ القرآن** (٧١٩).

وقال الطاهر بن عاشور في تفسير هذه الآية: "وقد أتت هذه الآية تعليما بمعرفة حقيقة من الحقائق الدقيقة، فكانت من الحكمة، وجاء نظمها على سبيل التمثيل، فصيغت الحكمة في قالب البلاغة،.....، وأما البلاغة فبتمثيل الشح والإمساك بغل اليد إلى العنق، وهو تمثيل مبني على تخيل اليد مصدرا للبذل والعطاء، وتخيل غلها شحا، وهو تخيل معروف لدى البلغاء والشعراء،.....، فجاء التمثيل في الآية مبنيا على التصرف في ذلك المعنى بتمثيل الذي يشح بالمال بالذي غلت يده إلى عنقه، أي شدت بالغل، وهو القيد من السير يشد به يد الأسير، فإذا غلت اليد إلى العنق تعذر التصرف بها فتعطل الانتفاع بها فصار مصدر البذل معطلا فيه، وبضده مثل المسرف بباسط يده غاية البسط ونهايته وهو المفاد بقوله: كل البسط أي البسط كله الذي لا بسط بعده، وهو معنى النهاية"[1]، فقوله: "كل البسط أي البسط كله الذي لا بسط بعده، وهو معنى النهاية" أي هو معنى النهاية في كمال الشيء بشمول كل أجزائه.

وقد جاء لفظ (كل) في القرآن الكريم توكيدا مضافا إلى ضمير الغائب المفرد الذي يعود على اسم مفرد معرف بالألف واللام ست مرات في ست آيات من ست سور، ثلاث منها جاء بلفظ واحد في غالب الآية فتصير هذه المواطن الست كأنها أربعة فقط، لكن الاسم المفرد المعرف بالألف واللام والذي يعود الضمير الغائب المفرد عليه في غالب هذه الآيات، إن لم يكن في جميعها، محتمل أن يكون في حكم الجمع وإن كان مفردا، إما لأنه مصدر، أو لأنه اسم جنس، ومحتمل أن يكون باقيا على إفراده، فإن كانت الأولى فيكون العموم في المفرد مفيدا عموم الأفراد، وإن كانت الثانية فيكون العموم فيه مفيدا عموم الأجزاء.

وهذه الآيات الست هي قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [سورة آل عمران: ١١٩]، وقوله سبحانه: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سورة الأنفال: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾[2]، وقوله سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة هود: ١٢٣].

(١) **التحرير والتنوير** (١٥/ ٨٥) باختصار وتصرف يسير.

(٢) سورة التوبة آية: (٣٣)، وسورة الفتح آية (٢٨)، وسورة الصف آية (٩).

أما الآية الأولى وهي قوله تعالى: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾ فالتعريف في ﴿بِٱلْكِتَٰبِ﴾ للجنس أو للاستغراق، فيكون المعنى: وتؤمنون بكتب الله كلها، أي أن الكتاب في الآية بمعنى الكتب[١]، قال ابن عباس رضي الله عنه: "﴿وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾ أي: بكتابكم وكتابهم، وبما مضى من الكتب قبل ذلك، وهم يكفرون بكتابكم"[٢]، وقال ابن عطية: "والضمير في هذه الآية اسم للجنس، أي تؤمنون بجميع الكتب وهم لا يؤمنون بقرآنكم"[٣].

وقد ذكر غير واحد من المفسرين أن الكتاب اسم جنس، وأن المراد به في الآية جنس الكتب، قال القرطبي: "والكتاب اسم جنس"[٤]، وقال أبو حيان: "الكتاب اسم جنس، أي: بالكتب المنزلة"[٥]، وقال البيضاوي: "بجنس الكتاب كله"[٦]، وقال أبو السعود وتبعه الشوكاني: "﴿وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾ أي بجنس الكتبِ جميعاً"[٧]، وقال السعدي: "﴿وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾ أي: جنس الكتب التي أنزلها الله على أنبيائه"[٨]، وقال ابن عاشور: "والتعريف فِي بِالْكِتابِ لِلْجِنْسِ وَأُكِّدَ بِصِيغَةِ الْمُفْرَدِ مُرَاعَاةً لِلَفْظِهِ"[٩].

ويحتمل أن يكون التعريف في قوله تعالى: ﴿بِٱلْكِتَٰبِ﴾ للعهد، فيكون المعنى: وتؤمنون بكتابهم كله[١٠].

وقد صرح السمين الحلبي بالاحتمالين، والمعنى المترتب على كل احتمال دون ترجيح فقال: "و ﴿بِٱلْكِتَٰبِ﴾ يجوز أن تكون الألف واللام للجنس، والمعنى: بالكتب كلها، فاكتفى بالواحد، ويجوز أن تكون للعهد، والمراد به كتاب مخصوص"[١١].

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١/ ٤٦٣)، معاني القرآن للنحاس (١/ ١٧٧)، معالم التنزيل (٢/ ٩٦)، مفاتيح الغيب (٨/ ٣٤٢).

(٢) جامع البيان (٧/ ١٤٩)، وتفسير القرآن العظيم (٢/ ١٠٨)، والدر المنثور (٢/ ٣٠١).

(٣) المحرر الوجيز (١/ ١٩٧).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (٤/ ١٨١، ١٨٢).

(٥) البحر المحيط (٣/ ٣١٩).

(٦) أنوار التنزيل (٢/ ٣٥).

(٧) إرشاد العقل السليم (٢/ ٧٦)، وفتح القدير (١/ ٤٣١).

(٨) تيسير الكريم الرحمن (١٤٤).

(٩) التحرير والتنوير (٤/ ٦٦).

(١٠) انظر: الكشاف (١/ ٤٠٧).

(١١) الدر المصون (٣/ ٣٩٦).

ورجَّح الآلوسي القول الأول، وعدّ القول الثاني تعسفا، يقول الآلوسي: "﴿وَتُؤۡمِنُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾ أي الجنس كله، وجعل ذلك من قبيل أنت الرجل أي الكامل في الرجولية ويكون الكتاب حينئذ إشارة إلى القرآن تعسف"(١).

وأما الآية الثانية وهي قوله تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ فالتعريف في ﴿ٱلدِّينُ﴾ عند المفسرين للجنس، ويكون المعنى: وتكونَ العبادة والطاعة كلها خالصة لله وحده دون غيره، ليس للشيطان ولا للأوثان فيها نصيب، فلا يعبد شيء دونه معه(٢).

قال أبو السعود: "﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ وتضمحل الأديان الباطلة، إما بإهلاك أهلها جميعا، أو برجوعهم عنها خشية القتل"(٣).

وقال ابن عاشور: "فَالتعريف في الدين تعريف الجنس، لأن الدين من أسماء المواهي التي لا أفراد لها في الخارج فلا يحتمل تعريفه معنى الاستغراق"(٤)، وقال أيضا: "والتعريف في الدين للجنس وتقدم الكلام على نظيرها في سورة البقرة، إلا أن هذه الآية زيد فيها اسم التأكيد وهو كله وذلك لأن هذه الآية أسبق نزولا من آية البقرة فاحتيج فيها إلى تأكيد مفاد صيغة اختصاص جنس الدين بأنه لله تعالى، لئلا يتوهم الاقتناع بإسلام غالب المشركين فلما تقرر معنى العموم وصار نصا من هذه الآية عدل عن إعادته في آية البقرة تطلبا للإيجاز(٥).

أقول: لا مانع عندي من أن يكون التعريف في ﴿ٱلدِّينُ﴾ لاستغراق الأفراد، أي أفراد الدين إن جعلناه بمعنى العبادة والطاعة، وهو التعبير الذي ذكره غالب المفسرين في تفسير هذه الآية، فالعبادات والطاعات متعددة ومتنوعة، أو لاستغراق الأفراد تنزلا على ادعاء الكفار وعليه يمكن القول بتعدد الأديان الباطلة، وعلى ذلك المعنى يحمل قول الله سبحانه: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾[سورة آل عمران: ٨٥]، وقوله تعالى: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾[سورة الكافرون: ٦].

---

(١) روح المعاني (٢/ ٢٥٥).

(٢) انظر: جامع البيان (٣٨٥٧٠، ١٣/ ٥٣٨)، ومعالم التنزيل (١/ ٢١٤، ٣/ ٣٥٧)، والمحرر الوجيز (١/ ٢٦٣، ٢/ ٥٢٧)، وأنوار التنزيل (١/ ١٣٨)، والبحر المحيط (٢/ ٢٤٦)، ونظم الدرر ٣/ ١١٣).

(٣) إرشاد العقل السليم (٤/ ٢١).

(٤) التحرير والتنوير (٢/ ٢٠٨).

(٥) التحرير والتنوير (٩/ ٣٤٧).

ولا مانع عندي أيضا من أن يكون التعريف في ﴿الدِّينُ﴾ لاستغراق الأجزاء على الأصل في دخول أل التعريفية التي ليست للاستغراق على المفرد.

وأما الآية الثالثة وهي قوله تعالى: ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ فيحتمل أن يكون التعريف في ﴿ٱلدِّينِ﴾ للجنس أو للاستغراق، ويكون ضمير المفعول في قوله جل وعلا ﴿لِيُظْهِرَهُۥ﴾ عائدا على الدين الحق، ويكون المعنى: ليعلي الإسلام على سائر الأديان والملل كلها ولو كره المشركون بالله ظهوره عليها[١]، فـ﴿ٱلدِّينِ﴾ في هذه الآية يراد به سائر الأديان الباطلة المقابلة للدين الحق المذكور في الآية نفسها، وذكر ابن عطية أن هذا القول أبرع من غيره من الأقوال وأليق بنظام الآية وأحرى مع كراهية المشركين[٢]، ولم يذكر ابن عاشور غيره[٣].

أو يكون ضمير المفعول في قوله سبحانه: ﴿لِيُظْهِرَهُۥ﴾ عائدا على النبي صلى الله عليه وسلم، ويكون المعنى: ليظهر الرسول صلى الله عليه وسلم على الدين كله، أي ليظهره صلى الله عليه وسلم:على أهل الأديان كلهم، على تقدير مضاف محذوف[٤]، واستظهر أبو حيان هذا المعنى فقال: "والظاهر أَن الضمير في ليظهره عائد على الرسول لأنه المحدث عنه، والدين هنا جنس أي: ليعليه على أهل الأديان كلهم، فهو على حذف مضاف"[٥].

ويحتمل أن يكون التعريف في قوله تعالى: ﴿ٱلدِّينِ﴾ للعهد الذكري، فيراد به دين الحق المذكور في الآية، ويكون ضمير المفعول في قوله سبحانه: ﴿لِيُظْهِرَهُۥ﴾ عائدا على النبي صلى الله عليه وسلم، ويكون المعنى: ليعلمه الله شرائع الدين كلها فيظهره عليها حتى لا يخفى عليه شيء منها[٦]، قال ابن عباس رضي الله عنه: "ليظهر الله نبيّه على أمر الدين كله، فيعطيه إيّاه كله، ولا يخفى عليه منه شيء. وكان المشركون واليهود يكرهون ذلك"[٧].

---

(١) انظر: **جامع البيان** (١٤/ ٢١٤)، **ومعالم التنزيل** (٤/ ٤٠)، **والمحرر الوجيز** (٣/ ٢٦)، **والجامع لأحكام القرآن** (٨/ ١٢١)، **وأنوار التنزيل** (٣/ ٧٩)، **وتفسير القرآن العظيم** (٤/ ١٣٦)، **وإرشاد العقل السليم** (٤/ ٦١)،

(٢) انظر: **المحرر الوجيز** (٣/ ٢٦).

(٣) **التحرير والتنوير** (١٠/ ١٧٣).

(٤) انظر: **الكشاف** (٢/ ٢٦٥)، **وأنوار التنزيل** (٣/ ٧٩)، **وإرشاد العقل السليم** (٤/ ٦١)،

(٥) **البحر المحيط** (٥/ ٤٠٦).

(٦) انظر: **معالم التنزيل** (٤/ ٤٠)، **المحرر الوجيز** (٣/ ٢٦)، **والجامع لأحكام القرآن** (٨/ ١٢١)،

(٧) رواه الطبري في **جامع البيان** (١٤/ ٢١٥)، وابن أبي حاتم في **تفسير القرآن العظيم** (٦/ ١٧٨٦)، وعزاه السيوطي في **الدر المنثور** (٤/ ١٧٥ إلى ابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي في **السنن**.

وقد جمع الآلوسي بين هذه الأقوال فقال: "﴿لِيُظْهِرَهُۥ﴾ أي الرسول عليه الصلاة والسلام عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ أي على أهل الأديان كلها فيخذلهم أو ليظهر دين الحق على سائر الأديان بنسخه إياها حسبما تقتضيه الحكمة. فأل في الدين سواء كان الضمير للرسول صلّى الله عليه وسلّم أم للدين الحق للاستغراق. وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن الضمير للرسول صلى الله عليه وسلم وأل للعهد أي ليعلمه شرائع الدين كلها ويظهره عليها حتى لا يخفى عليه صلى الله عليه وسلم شيء منها، وأكثر المفسرين على الاحتمال الثاني"(١).

وأما الآية الرابعة وهي قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾[سورة هود: ١٢٣] فإن أكثر المفسرين لم يفرغوا وسعهم في قوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾، بل غاية ما قاله الزمخشري وتابعوه في معني هذه الجملة: "أي أمرك وأمرهم"(٢)، وقال ابن الجوزي: "والمعنى: إن كل الأمور ترجع إليه في المعاد"(٣)، وقال القاسمي: "أي أمر العباد في الآخرة"(٤).

وقد انفرد ابن عاشور من بين سائر المفسرين بالتوسع والإطناب في بيان معنى هذه الجملة ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ فقال: "ومعنى إرجاع الأمر إليه: أن أمر التدبير والنصر والخذلان وغير ذلك يرجع إلى الله، أي إلى علمه وقدرته، وإن حسب الناس وهيأوا فطالما كانت الأمور حاصلة على خلاف ما استعد إليه المستعد، وكثيرا ما اعتز العزيز بعزته فلقي الخذلان من حيث لا يرتقب، وربما كان المستضعفون بمحل العزة والنصرة على أولي العزة والقوة، والتعريف في الأمر تعريف الجنس فيعم الأمور، وتأكيد الأمر بـ ﴿كُلُّهُۥ﴾ للتنصيص على العموم، فالرجوع تمثيل لهيئة عجز الناس عن التصرف في الأمور حسب رغباتهم بهيئة متناول شيء للتصرف به ثم عدم استطاعته التصرف به فيرجعه إلى الحري بالتصرف به، أو تمثيل لهيئة خضوع الأمور إلى تصرف الله دون تصرف المحاولين التصرف فيها بهيئة المتجول الباحث عن مكان يستقر به ثم إيوائه إلى المقر اللائق به ورجوعه إليه(٥).

(١) روح المعاني (٥/ ٢٧٧، ٢٧٨).

(٢) الكشاف (٢/ ٤٣٢)

(٣) زاد المسير (٢/ ٤١٠).

(٤) محاسن التأويل (٦/ ١٤٣).

(٥) التحرير والتنوير (١٢/ ١٨٥).

وأما مجيء لفظ (كل) مضافا إلى اسم إشارة ففي ثلاث آيات فقط، وذلك في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[سورة الإسراء: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾[سورة الإسراء: ٣٨]، وقوله عز وجل ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[سورة الزخرف: ٣٥]، ونلاحظ أن لفظ (كل) قد جاء في هذه الآيات الثلاث مبتدأً مرفوعا.

وأما مجيء لفظ (كل) مضافا إلى اسم موصول ففي آيتين اثنتين فقط، على الراجح من أقوال المفسرين في الآية الثانية منهما، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾[سورة مريم: ٩٣]، وقوله سبحانه: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾[سورة إبراهيم: ٣٤].

كل ما تقدم إنما كان في مجيء لفظ (كل) في القرآن الكريم مضافا إلى اسم ظاهر، وأما مجيء لفظ (كل) فيه مضافا إلى اسم مضمر فهو قليل جدا بالمقارنة إلى مجيئه مضافا إلى اسم ظاهر، فقد جاء لفظ (كل) في القرآن الكريم مضافا إلى اسم مضمر مفرد مذكر أو مؤنث، أو مضافا إلى اسم مضمر جمع مذكر أو مؤنث قرابة في سبعة عشر موضعا فقط[(١)]، وذلك مثل قوله جل وعلا ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾[سورة آل عمران: ١١٩]، وقوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[سورة آل عمران: ١٥٤]، وقوله عز وجل ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾[سورة الأنفال: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾[سورة هود: ١٢٣]، وقوله عز وجل ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾[(٢)]، وقوله سبحانه: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[سورة البقرة: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ﴾[سورة طه: ٥٦]، وقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾[سورة يس: ٣٦]، وقوله عز وجل ﴿وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ﴾[سورة الزخرف: ١٢]، وقوله سبحانه: ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[سورة القمر: ٤٢]، وقوله جل وعلا ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[سورة يونس: ٩٩]، وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[سورة الحجر: ٣٠][(٣)]، **وقوله جل وعلا** ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾[سورة مريم: ٩٥]، وقوله سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾[سورة الأحزاب: ٥١].

---

(١) **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** (٧٨٦).

(٢) سورة التوبة آية: (٣٣)، وسورة الفتح آية: (٢٨)، وسورة الصف آية: (٩).

(٣) سورة الحجر آية: (٣٠)، وسورة ص آية: (٧٣).

كما جاء لفظ (كل) مقطوعا عن الإضافة لفظا فقط، وذلك في نحو من خمسين آية، منها قوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[سورة البقرة: ١١٦]، وقوله سبحانه: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[سورة البقرة: ١٤٨]، وقوله جل وعلا ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾[سورة البقرة: ٢٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[سورة آل عمران: ٧]، وقوله سبحانه: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[سورة النساء: ٧٨].

وهو في كل ما سبق لا يخرج عما وضع له في أصل اللغة من إفادة العموم والشمول والإحاطة والاستغراق، وقد جاء لفظ (كل) في القرآن الكريم مرادا به الخصوص في آيتين اثنتين فقط على قولٍ عند غالب المفسرين، وعلى الراجح عند المحققين منهم[(١)]، وهاتان الآيتان هما قوله سبحانه: ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [سورة القمر: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ﴾[سورة طه: ٥٦].

ويرى أبو البقاء الكفوي أن لفظ (كل)قد يكون للتكثير وَالْمُبَالغَة دون الْإِحَاطَة وَكَمَال التَّعْمِيم[(٢)]، ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾[سورة يونس: ٢٢]، ومثل لذلك من كلام العرب بقوله: "ويقال: فلان يقصد كل شيء، أَو يعلم كل شيء، ثم قال: "وعليه قوله تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾[سورة النمل: ٢٣]".

(١) انظر: مثلا **إعراب القرآن** للنحاس (٣/ ٢٩)، **والمحرر الوجيز** (٤/ ٤٨)، **والبحر المحيط** (٧/ ٣٤٤)، **والكليات** (٧٤٤)، **وفتح القدير** (٣/ ٤٣٧، ٥/ ١٥٤)، **وروح المعاني** (٨/ ٥٢٧، ٥٢٨)، **والتحرير والتنوير** (١٦/ ٢٤٣).

(٢) **الكليات** (٧٧٤).

المبحث الثاني: دلالة لفظ (جميع وأجمعون) في القرآن الكريم.

ورد لفظ (جميع) في القرآن الكريم ثلاثا وخمسين مرة في اثنتين وخمسين آية، أربع منها مرفوعة (جميع)، وتسع وأربعون منصوبة (جميعا)[١].

أما المواضع الأربعة المرفوعة فهي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ﴾[سورة الشعراء: ٥٦]، وقوله سبحانه: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[سورة يس: ٣٢]، وقوله عز وجل ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[سورة يس: ٥٣]، وقوله جل في علاه ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ﴾ [سورة القمر: ٤٤]، وأما المواضع المنصوبة في القرآن الكريم فمنها قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[سورة البقرة: ٢٩]، وقوله جل وعلا ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا﴾[سورة البقرة: ١٤٨]، وقوله سبحانه: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾[سورة المائدة: ٣٢]، وقوله عز وجل ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[سورة المائدة: ٤٨، ١٠٥].

وورد لفظ (أجمعون) في القرآن الكريم ستا وعشرين مرة في ست وعشرين آية، ثلاث منها مرفوعة (أجمعون)، وثلاث وعشرون منصوبة أو مجرورة (أجمعين)[٢].

أما المواضع الثلاثة المرفوعة فهي قوله عز وجل ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ في سورتي الحجر و ص[٣]، وقوله سبحانه: ﴿وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾[سورة الشعراء: ٩٥]، وأما المواضع المنصوبة **والمجرورة** فمنها قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[سورة الأنعام: ١٤٩]، وقوله سبحانه: ﴿وَأْتُونِى بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[سورة يوسف: ٩٣].

وهذه الألفاظ الأربعة **(جميع)**، و**(جميعا)**، **(أجمعون)**، و**(أجمعين)** في سائر القرآن الكريم لا تخرج عما وضعت له من إفادة العموم مع الاجتماع، أي أنها تفيد العموم والشمول والإحاطة في حالة الاجتماع.

---

(١) **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** (٢٢٤، ٢٢٥).

(٢) **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** (٢٢٥).

(٣) سورة الحجر آية: (٣٠)، وسورة ص آية: (٧٣).

والمتأمل لفظ (جميع) في القرآن الكريم يجد أنه يأتي أحيانا تأكيدا لصفة من صفات الله تعالى، لاسيما الصفات التي فيها معنى القهر القوة والمنعة والغلبة، وهو بذلك يفيد تأكيد شمول وعموم أجزاء هذه الصفة، إذ إن هذا اللفظ (جميع) جاء في هذه الآيات تأكيدا لمفرد معرف بأل، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾[سورة البقرة: ١٦٥]، وقوله جل وعلا ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَۚ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [سورة النساء: ١٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سورة يونس: ٦٥]، وقوله سبحانه: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾[سورة فاطر: ١٠].

وكثيرا ما يستعمل هذا اللفظ في القران الكريم في المعاني الدالة على البعث والنشور والحشر وغير ذلك من الأمور التي تتعلق بيوم القيامة، كقوله عز وجل ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾[سورة النساء: ١٤٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾[سورة النساء: ١٧٢]، وقوله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًاۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾[سورة يونس: ٤]، **وقوله عز وجل** ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾[(٢)]، وقوله سبحانه: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾[سورة الأنعام: ١٢٨]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا﴾[سورة المجادلة: ٦، ٨].

أما لفظ (أجمعون) و(أجمعين) رفعا أو نصبا أو جرا فلم يأت قط في القرآن منها شيء يتعلق بالله تعالى ذاتا أو صفة أو فعلا إلا في آيتين اثنتين، وذلك في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[سورة البقرة: ١٦١]، وقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[سورة آل عمران: ٨٧]، وما عدا ذلك فقد جاء هذا اللفظ (أجمعون) و(أجمعين) في ما يتعلق بالمخلوقات فقط.

(١) سورة المائدة آية: (٤٨)، وسورة الأنعام آية: (١٠٥).

(٢) سورة الأنعام آية: (٢٢)، وسورة يونس آية: (٢٨).

المبحث الثالث: جمع القرآن الكريم بين كل وجميع

سبق في المبحث الخامس من الفصل الأول أن لفظ (كل) يفيد العموم على جهة الانفراد، أي يحيط بكل فرد من أفراد مدخوله، دون النظر إلى صفة أخرى أو أمر آخر، أما لفظ (جميع) فهو يعم على جهة الاجتماع، أي يحيط بمجموع أفراد ما أضيف إليه لفظا أو تقديرا، أو ما جاء تأكيدا له، دون النظر إلى آحاد هذه الأفراد، ثم إن كل ضده بعض، أما جميع فضده متفرق ونحو ذلك.

لذا جاز أن يجتمع لفظ (كل) مع لفظ (جميع) في الدلالة على عموم شيء واحد أو أن يجتمعا لتأكيد هذا العموم في الظاهر، لكنه في الحقيقة ليس تأكيدا، بل هو تأسيس.

وقد اجتمعا في الدلالة على عموم الشيء الواحد في القرآن الكريم في أكثر من آية، أو كما يعبر البعض اجتمعا في التأكيد على عموم الشيء الواحد في القرآن الكريم، وذلك في مثل قوله سبحانه: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[سورة الحجر: ٣٠][1]، وقوله عز وجل ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾[سورة يونس: ٩٩][2].

لكنه في الحقيقة ليس تأكيدا كما يذكر البعض، بل هو تأسيس، فلفظ﴿كُلُّهُمْ﴾ في قوله سبحانه: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [سورة الحجر: ٣٠] يدل على وقوع السجود من كل الملائكة، وشمولهم جميعا في إيقاع هذا السجود، وأنه لم يشذ منهم أحد قط، ولفظ﴿أَجْمَعُونَ﴾ يدل على أنهم فعلوا ذلك مجتمعين لا متفرقين ولا متشتتين، ولو اقتصر على لفظ﴿كُلُّهُمْ﴾ لجاز أن يفهم بعض الناس أنهم قد سجدوا كلهم، لكن هذا السجود قد وقع منهم في أوقات مختلفة، أو في أماكن مختلفة، أو على هيئات مختلفة، فجاء لفظ﴿أَجْمَعُونَ﴾ ليمنع احتمال وقوع مثل هذا الفهم.

سُئِلَ المبرد رحمه الله عن قوله سبحانه: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾، فقال: لو جاءت ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ احتمل أن يكون سجد بعضهم، فجاء بقوله﴿كُلُّهُمْ﴾ لإحاطة الأجزاء، فقيل له: فـ﴿أَجْمَعُونَ﴾؟ فقال: لو جاءت كلهم لاحتمل أَن يَكونوا سجدوا كلهم في أوقات مختلفات،

(١) سورة الحجر آية: (٣٠)، وسورة ص آية: (٧٣).

(٢) سورة يونس آية: (٩٩).

فجاءت أجمعون لتدل أن السجود كان منهم كلهم في وقت واحد، فدخلت كلهم للإحاطة ودخلت أجمعون لسرعة الطاعة"[1].

وبمثل ما قيل في جمع القرآن الكريم بين كل وجميع في قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[2]، يقال كذلك في قوله عز وجل ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾[سورة يونس: ٩٩]، ويقال أيضا في قوله سبحانه: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[سورة يس: ٣٢].

(١) **تهذيب اللغة** (كل) **ولسان العرب وتاج العروس** (كلل).

(٢) سورة الحجر آية: (٣٠)، وسورة ص آية: (٧٣).

المبحث الرابع: لفظ (كل) بين النفي والإثبات في القرآن الكريم.

لقد أجاد عبد القاهر الجرجاني وأبدع حين قرر أصلا من الأصول العامة في كلام العرب يتعلق بأحكام النفي، وهو أن النفي إذا دَخل على كلامٍ، ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه، وجب أن يتوجه النفي إلى ذلك التقييد، وأن يقع له خصوصا، والقيود المعتبرة في ذلك كثيرة كالصفة والحال والتوكيد وغير ذلك، فإذا قلتَ: أتاني القوم مجتمعين، ورأيت الرجل الجواد، وزرت أعمامي كلهم، فقال لك قائل: لم يأتك القوم مجتمعين، بل أتوك أشتاتا، ولم تر الرجل الجواد، بل رأيت الشحيح البخيل، ولما تزر كل أعمامك، بل زرت بعضهم، فكان نفيه ذلك في الجمل الثلاثة متوجها إلى الحال في (مجتمعين)، والصفة في (الجواد) والتوكيد في (كلهم) دون نفي أصل الفعل في الثلاثة، فالأول أعني الحال قيد في الإتيان دون الإتيان نفسه، والثاني أعني الصفة قيد في الرؤية دون الرؤية نفسها، والثالث أعني التوكيد قيد في الزيارة دون الزيارة نفسها، فإذا أراد أن ينفي الفعل من أصله في واحد من الثلاثة، وهي الإتيان والرؤية والزيارة لقال: لم يأتك القوم أصلا، ولم تر الرجل قط، ولما تزر أحدا من أعمامك[١].

ثم قال عبد القاهر: "واعلم أنك إذا نظرت وجدت الإثبات كالنفي فيما ذكرت لك، ووجدت النفي قد احتذاه فيه وتبعه، وذلك أنك إذا قلت: جاءني القوم كلهم، كان (كل) فائدة خبرك هذا، والذي يتوجه إليه إثباتك، بدلالة أن المعنى على أن الشك لم يقع في نفس المجيء أنه كان من القوم على الجملة، وإنما وقع في شموله الكل، وذلك الذي عناك أمره من كلامك.

وجملة الأمر أنه ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء، إلا كان هذا الأمر الزائد هو الغرض الخاص المراد من الكلام، والذي يقصد إليه ويزجى القول فيه، فإذا قلت: جاءني زيد راكبًا، و: ما جاءني زيد راكبا. كنت قد وضعت كلامك لأن نثبت مجيئه راكبا أو ننفي ذلك، لا لأن تثبت المجيء وتنفيه مطلقا، هذا ما لا سبيل إلى الشك فيه"[٢].

وقد جاء في القرآن الكريم لفظ (كل) في سياق النفي وشبهه، لذا سأذكر دلالته في الإثبات والنفي.

(١) **دلائل الإعجاز** (٢٧٩، ٢٨٠).

(٢) المرجع السابق (٢٨٠).

لفظ (كل) بين الإثبات والنفي في القرآن الكريم:

إن إفادة لفظ (كل) العموم والشمول والإحاطة والاستغراق على أي وضع كان، وعلى أي جهة إعرابية وقع، كل ذلك إذا كان لفظ (كل) مثبتا، أما إذا كان لفظ (كل) منفيا، فلا تطرد فيه قاعدة عبد القاهر إلا إذا تسلط النفي على (كل)، فحينئذ يتوجه النفي إليها فينفي عمومها، أما إذا تسلط النفي على أصل الفعل ولم يتسلط عليها فإن النفي حينئذ لا ينفي العموم فقط، بل يتوجه إلى أصل الفعل، فينفيه.

وهناك عبارة أخرى يستعملها اللغويون والأصوليون كثيرا، ويستعملها تبعا لهم العلماء في التفسير وعلوم القرآن الكريم، وهي: لفظ كل في النفي له حالتان، وذلك لأنه إما أن يقع لفظ (كل) في حيز النفي، وإما أن يقع النفي في حيزه، وهناك فرق بين هاتين الحالتين، وإليك تفصيل ذلك.

الحالة الأولى: إذا وقعت كلمة (كل) في حيز النفي كان النفي موجهاً إلى الشمول والعموم خاصة وحينئذ فإنها تفيد بمنطوقها سلب العموم، وتفيد بمفهومها ثبوت الفعل لبعض الأفراد – أو تعلقه بهم – دون البعض الآخر، وذلك مثل: لم أقرأ كلَّ الكتاب، أو: لم أقرأ الكتاب كلَّه، أو كلَّ الكتاب لم أقرأ، بتقديم المفعول وتأخيره، وهو ما يسمى بسلب العموم.

الحالة الثانية: إذا وقع النفي في حيز (كل) وعندئذ اقتضى ذلك نفي الفعل ذاته عن كل فرد، وذلك مثل كلُّ الكتاب لم أقرأ – برفع كل – وهو ما يسمى بعموم السلب(1).

وهذا الثاني – أعني عموم نفيه إذا وقع النفي في حيزه – لا كلام فيه، ولا اعتراض عليه لا في اللغة ولا في القرآن، وإنما الكلام في الأول – أعني نفي عمومه إذا وقع في حيز النفي – لأن لفظ (كل) قد وقع في حيز النفي في القرآن في أربعة مواضع، لم يفد موضع منها نفي عمومه، إنما أفاد عموم نفيه عن أصل الفعل، أو عن كل الأفراد، وهذه الآيات هي قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾[سورة البقرة: ٢٧٦]، وقوله عز وجل ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾[سورة الحج: ٣٨]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[سورة لقمان: ١٨]، وقوله جل وعلا ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[سورة الحديد: ٢٣]، لأنه يعقل أن يثبت الله حبه لواحد أو أكثر ممن ذكرت الآيات أوصافهم.

والعلماء تجاه هذا الأمر ينقسمون إلى فريقين، الفريق الأول: يرى أن نفي عمومها إذا وقعت في حيز النفي قاعدة أغلبية أو غير مطردة في اللغة، وعليه فهذه الآيات الأربع من القليل الذي لا تطرد القاعدة

(1) انظر: **دلائل الإعجاز** (–١٨٤ ١٨٨)، **الإيضاح** (١/ ١٣٨ – ١٤٢)، **مغني اللبيب** (١/ ٢٠٠، ٢٠١).

معه، والفريق الثاني: يرى أنها قاعدة مطردة، وما خرج عنها فبدليل خارجي، وعليه فهذه الآيات الأربع إنما خرجت عن القاعدة بدليل آخر[١]، وهو: أن الله تعالى ونبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد ذم كل منهما الكافر والأثيم والخائن والمختال.. الخ، وتوعد من هذه صفته، وقبح الكفر والإثم والاختيال والفخر والخيانة، ومحال أن يحب الله بشراً يحمل صفة من هذه الصفات التي ذمها وتوعد صاحبها حتى ولو كان فرداً واحداً، وأرى – والله أعلم – أن الفريق الثاني أقرب إلى الصواب، لأن نفي العموم في هذه الآيات ثابت بمنطوقها وثبوت الحكم للبعض ثابت بمفهومها، ودلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود إذ دل الدليل على تحريم هذه الصفات مطلقا[٢].

قال السيوطي: "وحيث وقعت في حيز النفي بأن تقدمت عليها أداته أو الفعل المنفي فالنفي موجه إلى الشمول خاصة، ويفيد بمفهومه إثبات الفعل لبعض الأفراد، وإن وقع النفي في حيزها فهو موجه إلى كل فرد، وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ ﴾[سورة الحج: ٣٨] إذ يقتضي إثبات الحب لمن فيه أحد الوصفين وأجيب بأن دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المعارض وهو هنا موجود إذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا"[٣].

وقال أبو البقاء الكفوي: "وحيث وقعت في حيز النفي، بأن سبقتها أداته أو فعل منفي، لم يتوجه النفي إلا لسلب شمولها، فيفهم إثبات الفعل لبعض الأفراد ما لم يدل الدليل على خلافه، نحو **قوله تعالى**: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٍ ﴾[سورة الحديد: ٢٣] مفهومه إثبات المحبة لأحد الوصفين، لكن الإجماع على تحريم الاختيال والفخر مطلقا، وحيث وقع النفي في حيزها توجه إلى كل فرد"[٤].

والنهي والشرط والاستفهام الذي يخرج عن حقيقته إلى النفي أو الإنكار كل ذلك يشبه النفي، وعليه يقاس، ولهذا جعل النحاة الاستفهام كالنفي في كون كل منهما مسوغاً للابتداء بالنكرة[٥]، وجعل البلاغيون الاستفهام والنهي مثل النفي في باب القصر[٦]، وأما الاستفهام الإنكاري فإنه يرجع إلى معنى

(١) انظر: **حاشية الأمير على مغني اللبيب** (١/ ١٧٠)، **دلالة الألفاظ** (١٣١، ١٣٢).

(٢) انظر: **مغني اللبيب** (١ / ٢٠١).

(٣) **الإتقان** ٢ / ١٥٩، ١٦٠).

(٤) **الكليات** باختصار.

(٥) انظر: **حاشية الخضري** (١ / ٩٧).

(٦) انظر: **دلالة الألفاظ**: (١٤٤).

النفي غالباً، فضلاً عن الاستفهام الذي يراد به النفي، وأما الشرط ففيه معنى النفي، إذ هو تعليق أمر لم يوجد على أمر لم يوجد[1].

وقد وقع لفظ (كل) في القرآن في آيتين اثنتين فقط وهو في حيز النهي، إحداهما تسير مع القاعدة، والأخرى لا تنطبق القاعدة عليها لدليل خارج عن لفظ الآية كما سبق.

أما الآية الأولى التي تسير مع القاعدة فهي قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾[سورة النساء: ١٢٩]فيكون مفهوم الآية عدم النهي عن بعض الميل، أو جوازه وعدم المؤاخذة به، على اختلاف في نوع ذلك البعض وشكله وحجمه، ويؤكد ذلك صدر الآية نفسها، إذ يثبت أن العدل التام في كل الجوانب بين الزوجات مع الحرص عليه غير ممكن لنا ولا هو في استطاعتنا، إذ يقول تعالى: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾[سورة النساء: ١٢٩].

وأما الآية الثانية التي لا تنطبق القاعدة عليها فهي قوله عز وجل ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾[سورة القلم: ١٠]، والدليل على خروجها عن القاعدة إتيان الدليل مخالفاً لمفهومها، وقد سبق بيانه في النفي، فلا داعي لإعادته هنا.

(١) المرجع السابق.

مجلة تعظيم الوحيين

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على من بلغ من البشر الكمال، وأوتي جوامع الكلم في المقال، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان ما تعاقب الليل والنهار.

أما بعد، فقد آن لهذا البحث أن يقيم بعد طول ظعن، وأن يحل بعد ارتحال، وأن يغنَى بمكان الثمرات بعد الدوران في بساتين أهل العلم، فينتقي منها أنفس الفوائد والنتائج، وهاتيك أبرزها:

١- أنَّ لفظ "كل" يدل على عموم الأفراد وشمولهم على أي صفة كانوا، بينما لفظ "جميع" يدل على لفظ العموم حال الاجتماع على الفعل أو الاجتماع في الزمان أو المكان أو الهيئة.

٢- أنَّ لفظ "كل" لا يدخله الألف واللام لأنه معرفة بذاته ويضاف إلى المعرفة والنكرة، وأما لفظ "جميع" فلا يضاف إلى نكرة أبدا.

٣- أنَّ لفظ "كل" ضده بعض، أما لفظ "جميع" فضده متفرق أو شتيت أو أشتات أو شتى.

٤- أنَّه يستوي في الدلالة على الاجتماع في العموم كلُّ ما اشتق من هذه المادة اللغوية مثل: "جميع" رفعا ونصبا، "وأجمعون" رفعا ونصبا وجرا.

مجلة تعظيم الوحيين

المصادر والمراجع

١. **الإتقان في علوم القرآن**، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، ت: ٩١١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م

٢. **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)**، لمحمد بن محمد بن مصطفى أبي السعود العمادي، ت: ٩٨٢هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣. **إعراب القرآن**، لأحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي أبي جعفر النَّحَّاس، ت: ٣٣٨هـ، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٤. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، لعبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي أبي سعيد ناصر الدين البيضاوي، ت: ٦٨٥هـ، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٥. **الإيضاح في علوم البلاغة**، لمحمد بن عبد الرحمن بن عمر أبي المعالي جلال الدين القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق، ت: ٧٣٩هـ، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة.

٦. **البحر المحيط في التفسير**، لمحمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين أبي حيان الأندلسي، ت: ٧٤٥هـ، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٧. **تاج العروس من جواهر القاموس**، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزبيدي، أبي الفيض، الملقّب بمرتضى، ت: ١٢٠٥هـ، المطبعة الخيرية بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٠٦هـ.

٨. **التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد)**، لمحمد الطاهر بن محمد ابن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، ت: ١٣٩٣هـ، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٩. **تفسير القرآن العظيم**، لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي أبو الفداء، ت: ٧٧٤هـ، تحقيق: سامي محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٠. **تفسير القرآن العظيم**، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي أبي محمد ابن أبي حاتم، ت: ٣٢٧هـ، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الطبعة: الثالثة ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.نشر مكتبة الباز بمكة، السعودية.

١١. **تهذيب اللغة**، لمحمد بن أحمد أبي منصور الأزهري الهروي، ت: ٣٧٠هـ، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٢. **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.**

١٣. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لمحمد بن جرير بن يزيد أبي جعفر الطبري، ت: ٣١٠هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٤. **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)**، لمحمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي أبي عبد الله شمس الدين القرطبي، ت: ٦٧١هـ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

١٥. **حاشية الأمير على مغني اللبيب**، لمحمد الأمير، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٤٧هـ.

١٦. **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، لمحمد الخضري الدمياطي الشافعي، ت: ١٢٨٨هـ، طبعة المطبعة العامرة الشرفية، القاهرة ١٣١٩ - ١٣٢٠هـ.

١٧. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، لأحمد بن يوسف بن عبد الدائم شهاب الدين أبي العباس المعروف بالسمين الحلبي، ت: ٧٥٦هـ، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق

١٨. **دلائل الإعجاز**، لعبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي أبي بكر الجرجاني، ت: ٤٧١هـ، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

١٩. **دلالة الألفاظ عند الأصوليين دراسة بيانية**، د محمود توفيق سعد، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٠. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لمحمود ابن عبد الله الحسيني لشهاب الدين الآلوسي، ت: ١٢٧٠هـ، تحقيق: على عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢١. **زاد المسير**، لعبد الرحمن بن علي بن محمد جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي، ت: ٥٩٧هـ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٢٢. **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت: ٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٣. **العباب الزاخر واللباب الفاخر**، الصغاني للحسن بن محمد أبي العباس الصاغاني، ت: ٦٥٠هـ، تحقيق فير محمد حسن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢٤. **العين**، للخليل بن أحمد بن عمرو أبي عبد الرحمن الفراهيدي البصري، ت: ١٧٠هـ، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٥. **فتح القدير**، لمحمد بن علي الشوكاني، ت: ١٢٥٠هـ، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٢٦. **الكتاب**، لعمرو بن عثمان بن قنبر أبي بشر، الملقب سيبويه، ت: ١٨٠هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

٢٧. **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لمحمود بن عمرو بن أحمد، أبي القاسم جار الله الزمخشري، ت: ٥٣٨هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٨. **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)**، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي أبي البقاء الكفوي الحنفي، ت: ١٠٩٤هـ، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٩. **لسان العرب**، لمحمد بن مكرم بن على جمال الدين أبي الفضل ابن منظور الأنصاري الإفريقى، ت: ٧١١هـ، طبعة بولاق ١٣٠٠هـ.

٣٠. **المجمل (مجمل اللغة)**، لأحمد بن فارس بن زكريا أبي الحسين القزويني الرازي اللغوي، ت: ٣٩٥هـ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣١. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لعبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية أبي محمد الأندلسي المحاربي ت: ٥٤٢هـ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٣٢. **المحكم والمحيط الأعظم**، المؤلف: لعلي بن إسماعيل بن سيده أبي الحسن المرسي الأندلسي، ت: ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٣. **المخصص**، لعلي بن إسماعيل بن سيده أبي الحسن المرسي، ت: ٤٥٨هـ، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٣٤. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، لأحمد بن محمد بن علي أبي العباس الفيومي، ت: ٧٧٠هـ تقريبا، المكتبة العلمية، بيروت.

٣٥. **معالم التنزيل (تفسير البغوي)**، للحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء أبي محمد محيي السنة البغوي، ت: ٥١٦هـ، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٦. **معاني القرآن**، وإعرابه لإبراهيم بن السري بن سهل أبي إسحاق الزجاج، ت: ٣١١هـ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

٣٧. **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٨. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، أبي محمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري الخزرجي الحنبلي المصري، ت: ٧٦١هـ، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، القاهرة.

٣٩. **مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)**، لمحمد بن عمر بن الحسن بن الحسين أبي عبد الله التيمي فخر الدين الرازي خطيب الري، ت: ٦٠٦هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ - ١٩٨٠م.

٤٠. **مفردات ألفاظ القرآن**، للحسين بن محمد أبي القاسم الأصفهاني المعروف بالراغب، ت: ٥٠٢هـ، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٤١. **مقاييس اللغة**، لأحمد بن فارس بن زكريا أبي الحسين القزويني الرازي اللغوي، ت: ٣٩٥هـ، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار إحياء الكتب العربية (الحلبي)، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٤٢. **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، لإبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي، ت: ٨٨٥هـ، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.